



المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تحيي الذكرى الثالثة لثورة 14 فبراير

في مثل هذا اليوم قبل ثلاث سنوات، نزل [أكثر من 200000 شخص إلى الشارع في البحرين](#) للاحتجاج على عدم المساواة الهيكلية، والفساد، والقمع، وغياب التمثيل الحكومي. في الذكرى الثالثة لثورة البحرين، تدعو المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لزيادة الضغوط على حكومة البحرين لكي تنقيد بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وتطبق إصلاحات حقيقية.

قال حسين عبدالله المدير التنفيذي للمنظمة: "بدلاً من قيام حكومة البحرين بالتحرك نحو الإصلاح في السنوات الثلاث الأخيرة منذ احتجاجات 14 فبراير 2011 الحاشدة، جل ما نراه هو الركود والانحدار. فمن الواضح أن الاستجابة من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لحالة حقوق الإنسان والأزمة السياسية في البلاد لم تكن كافية أو لم تؤدي إلى تغيير إيجابي على أرض الواقع" وأضاف: "يقع المدافعون عن حقوق الإنسان مثل [نبيل رجب](#) و [عبد الهادي الخواجه](#) في السجن، وتستمر الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري دون هوادة، وتبقى ثقافة الإفلات من العقاب."

القضايا التي أثرت من قبل المتظاهرين في البحرين منذ ثلاث سنوات لم تتم معالجتها بعد، ويبدو أن سياسات الحكومة التي أجمت الانقسامات الطائفية والاضطرابات أصبحت أكثر رسوخاً من أي وقت مضى، وهذا يشمل غياب المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية أو الخدمات الاجتماعية، وعدم وجود التمثيل الحكومي الكافي والمتساوي، وانعدام الحق في تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة، وتواجد نظام قضائي يعمل دون المعايير الدولية. كما قد تم تطبيق المزيد من القيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بما في ذلك [قانون صدر مؤخراً يجرم انتقاد الملك](#) ويفرض عقوبة تصل إلى 7 سنوات سجن. ومنذ بدء الاحتجاجات في فبراير 2011، يقبع [أكثر من 3000 سجين سياسي](#) في السجن ويستمر [تعرض البحرينيين للاختفاء القسري](#) وحتى [للموت](#) على أيدي حكومتهم.

وقال عبدالله: "مع دخول البحرين سنة أخرى تواجه فيها اضطرابات أكثر من العام الماضي، هناك خطوات يمكن أن تتخذ من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في الوقت الراهن من أجل تحسين الوضع على الأرض. يشمل ذلك مطالبة حكومة البحرين بالإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وضمان المساءلة عن التعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان" وأردف: "أن الولايات المتحدة والبحرين حلفاء استراتيجيين مهمين ومهتمين بشكل مشترك بالحفاظ على وجود الاسطول الخامس الأمريكي في البلاد. ولكن دون إحداث تغيير إيجابي، يمكن أن يزيد ذلك من زعزعة الاستقرار ويؤثر سلباً على الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل."